

Distr.: General
15 February 2017
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر تركس وكايكوس

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٥	أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٨	ثانياً - الميزانية
٩	ثالثاً - الظروف الاقتصادية
٩	ألف - لمحة عامة
٩	باء - السياحة والبناء
١٠	جيم - الخدمات المالية

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الوثيقة مستقاة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع التالي:

www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



الصفحة

١١	دال - الزراعة ومصائد الأسماك
١١	هاء - الاتصالات والمرافق العامة
١٢	رابعاً - الظروف الاجتماعية
١٢	ألف - لمحة عامة
١٣	باء - العمل والهجرة
١٤	جيم - التعليم
١٤	دال - الصحة العامة
١٥	هاء - الجريمة والسلامة العامة
١٦	واو - حقوق الإنسان
١٧	خامساً - البيئة
١٨	سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٨	سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل
١٨	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٨	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٩	ثامناً - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر تركس وكايكوس، هي بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

تمثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم جون فريمان (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦).

الموقع الجغرافي: يقع الإقليم المكون من ٤٠ جزيرة كبيرة وجزيرة صغيرة منخفضة على بُعد ١٤٥ كيلومتراً شمالي هايتي والجمهورية الدومينيكية، و ٩٢٥ كيلومتراً جنوب شرقي ميامي، بالولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين هذه الجزر ست جزر مأهولة بصفة دائمة وهي: ترك الكبرى التي تقع فيها العاصمة؛ وبروفيدنسياليس، وهي المركز التجاري والسياحي، وتقطنها الغالبية العظمى من السكان؛ وكايكوس الشمالية؛ وكايكوس الوسطى؛ وكايكوس الجنوبية؛ وسولت كاي.

المساحة: ٩٤٨,٢ كيلومتراً مربعاً.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١٥٤ ٠٦٨ كيلومتراً مربعاً.

السكان: ٣٧ ٩١٠ نسمة (تقديرات سنة ٢٠١٦)، منهم ٣٨,١ في المائة مواطنون أو "منتمون"؛ و ٦١,٩ في المائة مهاجرون، أو "غير منتمين" قدموا من جزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وهايتي، والولايات المتحدة ومن بلدان أخرى (تعداد عام ٢٠١٢).

العمر المتوقع عند الولادة: ٧٩,٨ سنة (الرجال: ٧٧,١ سنة؛ والنساء: ٨٢,٧ سنة (تقديرات عام ٢٠١٦)).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: كوكبرن تاون.

رئيسة حكومة الإقليم: شارلين كارتررايت روبنسون (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحركة الشعبية الديمقراطية؛ والحزب الوطني التقدمي.

الانتخابات: دارت أحدث انتخابات في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

السلطة التشريعية: مجلس النواب.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١٦ ٨١٣ دولارا (تقديرات عام ٢٠١٥).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والبناء.

معدل البطالة: ١١ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٥).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لحة تاريخية موجزة: السكان الأوائل لهذه الجزر هم شعب تاينو الذي كان يتكلم لغة أرواكن. وفي عام ١٧٩٩، ضمتها بريطانيا إلى جزر البهاما ثم ضمتها إلى جامايكا. وعندما استقلت جامايكا في عام ١٩٦٢، أصبحت هذه الجزر مستعمرة منفصلة تابعة للمملكة المتحدة، ولكنها حافظت على روابط دستورية وثيقة بجزر البهاما. وبعد أن استقلت جزر البهاما في عام ١٩٧٣، حل حاكم محل القائم بإدارة جزر تركس وكايكوس في السابق.

أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

- ١ - ينص مرسوم دستور جزر ترانس وكايكوس لعام ٢٠١١ الذي بدأ نفاذه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ على أن يكون للجزر حاكم يرأس حكومتها، ومجلس نواب يتألف من أعضاء منتخبين وآخرين معينين ومن المدعي العام، ومجلس وزراء، ووزراء يعينون من بين أعضاء مجلس النواب المنتخبين والمعيّنين.
- ٢ - وينص دستور عام ٢٠١١ أيضاً على الأحكام المتعلقة بالجهاز القضائي والخدمة العامة وبعده من المؤسسات التي تكفل الحكم الرشيد، ومنها، على وجه الخصوص، اللجنة المعنية بالزاهة، ولجنة حقوق الإنسان، ومكتب مراجع الحسابات العامة، ومدير شؤون الادعاء العام. ويتضمن أيضاً الأحكام التي تنظم أراضي التاج والإدارة المالية العامة. وبموجب المرسوم، يحتفظ التاج البريطاني، بناءً على مشورة مجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة، بصلاحيّة إصدار القوانين المتعلقة بإحلال السلام، وحفظ النظام، وإعمال الحكم الرشيد في الإقليم.
- ٣ - ويتولى الحاكم، الذي يعينه التاج البريطاني، المسؤولية عن الشؤون الخارجية، والدفاع، والأمن الداخلي، بما في ذلك قوات الشرطة، وبعض المسائل المتعلقة بالخدمة العامة.
- ٤ - ويتكون المجلس التشريعي، أي مجلس النواب، من رئيس المجلس و ١٥ عضواً منتخباً وأربعة أعضاء معيّنين، والمدعي العام. ويُنتخب عشرة أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية، بينما يُنتخب الأعضاء الخمسة الباقون على نطاق الإقليم بأكمله.
- ٥ - وتتألف قوانين الإقليم أساساً من أنظمة سُنت محلياً، إلى جانب بعض القوانين التي سُنت في المملكة المتحدة والتي تُطبّق على الإقليم، والقانون العام الإنكليزي. ويتكون الجهاز القضائي من محاكم الصلح، والمحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف، وتمثل فيه اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص أعلى هيئة قضائية يُلجأ إليها. ويعيّن الحاكم قضاة الصلح وقضاة المحكمة العليا وقضاة محكمة الاستئناف بناءً على مشورة لجنة الخدمة القضائية.
- ٦ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، شهدت الفترة الأخيرة اضطراباً سياسياً في جزر ترانس وكايكوس. فقد كانت الجزر تدار على أساس نظام حكومي وزارى في إطار دستور عام ٢٠٠٦ الذي جرى التفاوض عليه بين حكومة الإقليم المنتخبة والمملكة المتحدة، لغاية ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، حيث أعلنت المملكة المتحدة عن بدء نفاذ قانون يقضي بجملة أمور من بينها تعليق العمل بأجزاء من الدستور، وبالتالي إقالة الحكومة ومجلس النواب. وأوضحت المملكة المتحدة أن الدافع لهذا الإجراء كان تزايد الأدلة التي كشفت عنها لجنة

تحقيق أنشئت في تموز/يوليه ٢٠٠٨ على وجود فساد ممنهج في الحكومة والسلطة التشريعية وبين الموظفين العموميين في الإقليم (انظر أيضاً الفرع رابعاً - هاء أدناه).

٧ - وخلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عمل الحاكم، الذي حُوِّلت إليه صلاحيات واسعة، في إطار ترتيبات دستورية مؤقتة مع مجلس تشاوري ومنتدى استشاري. وكان أعضاءهما من سكان الجزر الذين عينهم الحاكم. وكان يشار إلى هذا الترتيب باسم "الحكومة المؤقتة" أو "الإدارة المؤقتة" أو "الحكم المباشر".

٨ - وبالتزامن مع تعليق أجزاء من دستور عام ٢٠٠٦ في عام ٢٠٠٩، جرى تسريح موظفين في القطاع العام بسبب التراجع الذي شهده الاقتصاد وتدابير التقشف التي كان لا بد من اتخاذها بغية "موازنة الحساب المدين والحساب الدائن" وكفالة استمرار تقديم الخدمات العامة في الإقليم. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أدى ذلك إلى حالة من الاستياء لدى بعض السكان الذين اعتبروا أن حالات التسريح كانت نتيجة مباشرة لتدخل المملكة المتحدة.

٩ - وفي عام ٢٠١١، أقرت المملكة المتحدة دستوراً جديداً لجزر تركس وكايكوس، هو خامس دستور للإقليم منذ عام ١٩٦٢. وأضافت إليه مجموعة متنوعة من المبادرات والتدابير المتعلقة بالحكم الرشيد الرامية إلى كفالة إدارة المالية العامة على الوجه الصحيح.

١٠ - وانتهت فترة الإدارة المؤقتة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ عندما أُجريت الانتخابات. وبلغت نسبة مشاركة الناخبين فيها ٨٤ في المائة، وفاز فيها الحزب الوطني التقدمي، الذي كان في الحكم عندما أُقيمت الحكومة السابقة في عام ٢٠٠٩، بثمانية مقاعد، بينما فاز حزب الحركة الديمقراطية الشعبية بسبعة مقاعد. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أدى روفوس إيوينغ، زعيم الحزب الوطني التقدمي، اليمين لتولي منصب رئيس الوزراء، وبذلك أعاد إلى الإقليم الحكم على أساس حكومة منتخبة.

١١ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، لاحظت الجماعة الكاريبية ببالغ القلق أنه، على الرغم من أن الانتخابات التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ قد جاءت من جديد بحكومة تمثل الناخبين في الإقليم، إلا أن الحالة العامة للشؤون السياسية في البلد ظلت دون المستوى المرغوب، ولا يزال طريق استعادة الديمقراطية الحقيقية طويلاً. وأوفدت الجماعة الكاريبية بعثة وزارية لتقصي الحقائق إلى الإقليم في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وحسب ما جاء في وسائل الإعلام، تضمّن التقرير الداخلي للبعثة عدداً من التوصيات من بينها إجراء استفتاء على قبول الحكم البريطاني في إطار الدستور الحالي. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، تلقى رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية معلومات مستجدة عن الحالة، وتعهدوا بمواصلة رصدها وأعربوا عن تأييدهم لإعادة الديمقراطية بشكل كامل إلى الإقليم وفقاً للشروط التي يحددها

شعب الإقليم. وعلاوة على ذلك، قالوا إنهم لا يزالون ينتظرون ردا من حكومة المملكة المتحدة على تقرير البعثة.

١٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أنشأ مجلس النواب من جانبه لجنة مؤلفة من ثمانية أعضاء لاستعراض الدستور ضمت ممثلين عن حكومة الإقليم، والمعارضة، والجمهور، وعُهد إليها بمهمة استعراض دستور عام ٢٠١١ وعقد مشاورات مع الجمهور وتقديم توصيات إلى مجلس النواب بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لإدخال تغييرات دستورية تتعين مناقشتها والمصادقة عليها لإحالتها إلى وزارة الخارجية والكونولث في المملكة المتحدة.

١٣ - وقدمت اللجنة، في تقريرها الذي رفعته إلى رئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، مجموعة من التوصيات المتصلة بمعظم أجزاء دستور عام ٢٠١١، من بينها استعادة الحق التلقائي في المحاكمة أمام هيئة محلفين المكرّس في دستور عام ٢٠٠٦، وإدراج شرط يقضي بأن يكون رئيس الوزراء من سكان جزر تركس وكايكوس، وإبطال الحكم القاضي بحرمان من يتولى رئاسة الوزراء لفترتين متعاقبتين من الترشح لفترة ولاية ثالثة، وحذف الإشارة إلى مكتب كبير الموظفين الماليين. وفيما يتعلق بإجراء استفتاء على الاستقلال، قالت اللجنة إن الأمر يتعلق بالتسلسل الهرمي السياسي ولا يقع ضمن اختصاصها.

١٤ - وقد ناقش مجلس النواب التقرير النهائي وأقرّه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وأحيلت توصيات اللجنة إلى حكومة المملكة المتحدة لكي تنظر فيها. وقد ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أنه عقب دراسة متأنية، لم تقبل حكومة المملكة المتحدة تلك التوصيات استناداً إلى أن الدستور الحالي أساسي لكفالة أن تظل جزر تركس وكايكوس تطبق المعايير المعترف بها دولياً في مجالات الحكم الرشيد وسيادة القانون والإدارة المالية السليمة.

١٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، قيل إن بيتر بكينهام، الحاكم آنذاك، قال إنه إذا رغب أحد شعوب أقاليم ما وراء البحار في النظر في إمكانية الاستقلال، فلن تعترض المملكة المتحدة على إجراء استفتاء. وأفاد أيضاً أنه سيتعين على شعب جزر تركس وكايكوس أن يقرر ما إذا كانت الفوائد التي يجنيها من علاقته مع المملكة المتحدة، بما في ذلك التعليم وإمكانية الدخول إلى أوروبا والدعم المقدم إلى المؤسسات الحكومية والأمنية، تفوق المزايا التي يمكن أن يجنيها إذا أصبح بلداً مستقلاً.

١٦ - وفي الانتخابات العامة التي أجريت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والتي شارك فيها ٨٠,٤ في المائة من الناخبين (أدلى ٦ ٢١٧ ناخباً بأصواتهم من أصل ٧ ٧٣٢ ناخباً مسجلاً)، فاز حزب الحركة الديمقراطية الشعبية بـ ١٠ مقاعد من أصل ١٥ مقعداً للأعضاء المنتخبين في مجلس النواب، وهكذا أصبح يمثل الأغلبية مجدداً بعد انقطاع دام ١٣ سنة. وأصبحت زعيمة الحزب، شارلين كارتررايت روبنسون، أول امرأة تشغل منصب رئيس وزراء الإقليم في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ثانياً - الميزانية

١٧ - ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن حكومة الإقليم قد حققت في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ فائضاً تشغيلياً قدره ٦٨,٥ مليون دولار قبل مراجعة الحسابات. وبأخذ هذا الرقم في الحسبان آخر مبلغ تم دفعه في شباط/فبراير ٢٠١٦ لتسديد قرض حصل عليه الإقليم بضمان من حكومة المملكة المتحدة. وتم تحقيق هذا الفائض، الذي فاق توقعات الميزانية المعتمدة بمبلغ قدره ٣٩ مليون دولار، أساساً بفضل الأنشطة المتكررة. وبالإضافة إلى ذلك، شمل الأداء الفعلي لدورة الميزانية ٢٠١٦/٢٠١٥ إيرادات متكررة بقيمة ٢٢٨,٣ مليون دولار، ونفقات متكررة بقيمة ١٩١,٦ مليون دولار، ونفقات رأسمالية بقيمة ٢٢,٣ مليون دولار. وكان التحسن في أداء الإيرادات في ٢٠١٦/٢٠١٥ مرتبطاً، بشكل خاص، باستمرار النمو في القطاع السياحي.

١٨ - وفيما يخص ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، حُدِّد هدف الإيرادات المعتمدة بمبلغ قدره ٢٥٠,٨٥ مليون دولار (أي بزيادة بنسبة ٩,٥ في المائة مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥)، وهدف النفقات المتكررة بمبلغ قدره ٢٠٧,٢ ملايين دولار، وهدف النفقات الرأسمالية بمبلغ قدره ٣٦,٤ مليون دولار. ومن المتوقع تحقيق فائض قدره ٧,٤ ملايين دولار.

١٩ - ولا تفرض حكومة الإقليم أي ضرائب على إيرادات الشركات أو ضرائب على دخل الأفراد، أو ضرائب على مكاسب رأس المال أو على الميراث. وتدفع الشركات الأجنبية رسوماً للترخيص لها بالعمل في الإقليم.

٢٠ - وقد ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أنه رغم تخصيص مبلغ قدره ١٤,٩ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ للإقليم من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، فلم يُبرَم اتفاق التمويل بعد.

ثالثاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لحة عامة

٢١ - تمثل السياحة والخدمات المالية أبرز قطاعين اقتصاديين. وحسب التقديرات، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام ٢٠١٥ بالأسعار الجارية مبلغاً قدره ٨٩٤ مليون دولار مقارنة بـ ٨٢٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن النمو الحقيقي للاقتصاد في عام ٢٠١٥ قد بلغ ٥,٩ في المائة بالقيم الثابتة حسب التقديرات، ويعزى ذلك أساساً إلى النمو المسجّل في قطاع السياحة. وتتوقع حكومة الإقليم أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو ٦٤٤ مليون دولار في سنة ٢٠١٦، ويعكس هذا الرقم نمواً سنوياً متوقعاً بنسبة ٤,٤ في المائة، مقارنةً بحوالي ٦١٧ مليون دولار في عام ٢٠١٥.

باء - السياحة والبناء

٢٢ - لا تزال السياحة تمثل القطاع الرئيسي في الإقليم، إذ ساهمت بأكثر من ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥. وتساهم السياحة أيضاً بأكثر من ٢٥ في المائة من الإيرادات المتكررة السنوية التي تجنيها الحكومة. ويضطلع المستثمرون والزوار الأجانب بأدوار هامة، وخاصةً القادمون من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ووفقاً للإحصاءات الرسمية، بلغ مجموع عدد الزائرين الوافدين إلى الإقليم في عام ٢٠١٥ نحو ١,٣٢ مليون زائر، وكان أكثر من ثلثيهم من المسافرين على متن السفن السياحية (حوالي ٩٣٠.٠٠٠ مسافر). وبلغ عدد الزائرين الذين مكثوا مؤقتاً في الإقليم ٣٨٦.٠٥٢ زائراً في عام ٢٠١٥، ويعكس هذا العدد زيادة بنسبة ٨,١ في المائة مقارنة بعدد الزائرين في عام ٢٠١٤ الذين بلغ عددهم ٣٥٧.٢٣٧ زائراً. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن ارتفاع عدد الوافدين للمكوث مؤقتاً في البلد قد استمر في الفصل الأول من عام ٢٠١٦، فعزز النمو السنوي خلال الفصل الأول من السنة ليصل إلى ١٩ في المائة. وفي المقابل، تراجع عدد الزائرين من ركاب السفن السياحية بنسبة ٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٥. ولا تزال منتجات جزيرة بروفيدنسياليس هي التي تؤوي الغالبية العظمى من السياح الذين يمكنون مؤقتاً في البلد. وقد نما الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الفنادق والمطاعم بنسبة ٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٥.

٢٣ - ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، رغم تراجع أنشطة البناء بنحو ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٥، فمن المتوقع أن تستأنف النمو في عام ٢٠١٦. ويُتوقع استخدام أكثر من ١٠ في المائة من مخصصات ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ لدعم قطاع البناء والقطاعات المرتبطة به.

جيم - الخدمات المالية

٢٤ - تمثل الخدمات المالية الدولية، بما فيها تسجيل الشركات والمشاريع الاستثمارية والتأمين، مصدراً من مصادر الإيرادات الخارجية بالنسبة لجزر تركس وكايكوس. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن جزءاً كبيراً من عائدات قطاع الخدمات المالية في الإقليم يُجنى من منح تراخيص لشركات إعادة التأمين الفرعية الصغيرة التي تعمل أساساً في الولايات المتحدة. وتوجد في الإقليم سبعة مصارف تجارية، ثلاثة منها كندية. أما إصدار رخص تقديم الخدمات المالية الدولية والإشراف عليها وتطويرها في الإقليم، فهو مُسند إلى لجنة الخدمات المالية في جزر تركس وكايكوس، التي تقدم أيضاً خدمة مركزية لتسجيل الشركات والشراكات والعلامات التجارية وبراءات الاختراع في الإقليم. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦، ظل هذا القطاع في مجمله قوياً، حيث ظل عدد المصارف ثابتاً مقارنة بالسنة السابقة. ولكن مجموع الأصول في القطاع المصرفي انخفض بنسبة ٨,٩ في المائة خلال الفترة المستعرضة، ويعزى الجزء الأكبر من هذا الانكماش إلى حافظة مصرف واحد. وتراجعت القروض المتعثرة أيضاً بنسبة ٢٦,٥ في المائة. أما قطاع التأمين الدولي فقد شهد نمواً مستمراً (١٢,٥ في المائة) مستفيداً من الدعم الناتج عن زيادة عدد الشركات الدولية المسجلة في الإقليم.

٢٥ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن حكومة الإقليم واصلت البحث عن شركاء تعقد معهم اتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وقّع الإقليم الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية، وذلك بناء على المادة ٦ من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية. ووقّع الإقليم أيضاً اتفاقات في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

٢٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أبرمت جزر تركس وكايكوس ترتيباً ثنائياً مع المملكة المتحدة في إطار مبادلات المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أنه بموجب هذا الترتيب، الذي يُرتقب أن يدخل حيز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠١٧، ستتاح

لسلطات إنفاذ القانون إمكانية الاطلاع بصورة آنية على المعلومات عن الملكية النفعية المتعلقة بكيانات الشركات والكيانات القانونية التي تأسست ضمن الولاية القانونية للسلطات المعنية.

٢٧ - وفي البيان المعتمد أثناء الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عُقد في لندن يومي ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أعادت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة تأكيد عزمها المتبادل على مواصلة مكافحة الفساد والغش وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وعلى زيادة تعزيز الشفافية والتعاون في مجال إنفاذ القانون في سياق الخدمات المالية. وأعدت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة أيضاً تأكيد التزامها المشترك بتوفير القيادة اللازمة للتقيّد بتاريخ حزيران/يونيه ٢٠١٧ كموعدهائي لتنفيذ ترتيبات جديدة بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية للشركات المسجّلة في نطاق ولاياتها القضائية وبمواصلة التعاون بأقصى قدر ممكن في مجال إنفاذ القانون قبل حلول ذلك التاريخ.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٨ - عادةً ما تساهم الزراعة وصيد الأسماك بأقل من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. والإنتاج الزراعي محدود بسبب نقص المياه العذبة، وهو يتكون أساساً من زراعة الخضروات والحمضيات في جزر كايكوس. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لا يوجد منتجون تجاريون من الكبار أو المتوسطين لأي من هذين المحصولين أو للماشية.

٢٩ - ويعدُّ صيد الأسماك القطاع الصناعي الرئيسي في الإقليم. وجاء في دراسة أجريت مؤخراً عن صيد الأسماك البحرية أن الإقليم ينتج سنوياً ما يصل إلى ٥ ٠٠٠ رطل من أسماك التونة، وأسماك أبي سيف، والدلفين الشائع، وأنواع أخرى من أسماك المياه العميقة التي تُوجّه للأسواق المحلية وأسواق التصدير.

هاء - الاتصالات والمرافق العامة

٣٠ - إن مرافق الاتصالات والنقل في الإقليم جيدة نسبياً. فشبكة الطرق تغطي نحو ١٢٠ كيلومتراً، منها ٢٤ كيلومتراً من الطرق المعبّدة في جزيرة ترك الكبرى وبروفيدنسياليس وجزر كايكوس.

- ٣١ - وتوجد في الإقليم ثلاثة مطارات دولية، ويقع المطار الرئيسي في جزيرة بروفيدنسياليس، في حين يقع مطاران صغيران في ترك الكبرى وكايكوس الجنوبية. وتُنظم رحلات إلى أنتيغوا وبربودا، وجزر البهاما، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وكندا، وكوبا، والمملكة المتحدة، وهايتي، والولايات المتحدة (بما في ذلك بورتوريكو).
- ٣٢ - ويقع ميناء ساوث دوك التجاري الرئيسي في بروفيدنسياليس. ويوجد في جزيرة ترك الكبرى ميناء تجاري، ومرافئ للسفن السياحية. ويوجد في كايكوس الشمالية ميناء عميق المياه.
- ٣٣ - وتقدم ثلاث شركات للاتصالات خدمات الاتصال الهاتفية الوطنية والدولية في الإقليم. وتوجد في الإقليم محطتان تلفزيونيتان. وتتعهد الصحفتان الأسبوعيتان الرئيسيتان مواقع شبكية أيضاً.
- ٣٤ - ويوجد في الإقليم متعهد وحيد يوفر الإمدادات من الكهرباء، وهو ينتج الكهرباء حصرياً من مولدات تعمل بالديزل. ولقد بينت عدة دراسات أنه نظراً لارتفاع تكلفة توليد الكهرباء، فإن تكنولوجيات الطاقة الشمسية والريحية لن تكون مجدية من الناحية الاقتصادية فحسب، بل إنها ستوفر أيضاً بديلاً أقل تكلفة للمستهلكين من الأفراد.

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - لحة عامة

- ٣٥ - أشار تقرير التعداد الأوّلي الذي أُجري في الإقليم عام ٢٠١٢ إلى أن مجموع السكان يبلغ ٤٥٨ ٣١ نسمة، منهم ١٦ ٠٣٧ من الذكور (٥١ في المائة) و ١٥ ٤٢١ من الإناث (٤٩ في المائة). وتنفوق أعمار حوالي ٧٤ في المائة من مجموع السكان ١٨ عاماً. ووفقاً للمعلومات الرسمية، يعيش في جزر تركس وكايكوس أشخاص من نحو ٧٠ بلداً مختلفاً. وتقدر حكومة الإقليم أن مجموع السكان في عام ٢٠١٦ قد بلغ ٣٧ ٩١٠ نسمة (٢٠ ٢٩٦ رجلاً و ١٩ ٤٩٦ امرأة).
- ٣٦ - ويعدّ مجلس التأمين الوطني لجزر تركس وكايكوس، وهو هيئة تنظيمية تابعة لحكومة الإقليم، الجهة الوحيدة التي تقدم استحقاقات التأمين الاجتماعي للعاملين بأجر داخل الإقليم من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٥ عاماً.

٣٧ - ووفقاً لما ورد في التقرير القطري عن تقييم الفقر في جزر تركس وكايكوس الصادر في عام ٢٠١٢، يعيش ٢٢ في المائة من السكان و ١٦ في المائة من الأسر المعيشية في فقر، مقارنة بنسبة ٢٦ في المائة و ١٨ في المائة، على التوالي، في عام ١٩٩٩. وفي المقابل، كان عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر في عام ٢٠١٢ أعلى بكثير (نحو ٦ ٨٠٠ نسمة) مقارنة بعام ١٩٩٩ (نحو ٣ ٩٠٠ نسمة)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو السكان منذ عام ١٩٩٩. وتواصل إدارة التنمية الاجتماعية تقديم المساعدة للفقراء والضعفاء عن طريق برامج مختلفة، من بينها الرعاية الطبية المجانية، وذلك في إطار شراكة مع وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية.

باء - العمل والهجرة

٣٨ - لا يزال القطاع العام يمثل المصدر الرئيسي لفرص العمل في الإقليم. وتشمل قطاعات العمل الرئيسية الأخرى السياحة، والبناء، والخدمات المالية وخدمات الأعمال التجارية الدولية. ووفقاً لمصادر رسمية، بلغ معدل البطالة ١١ في المائة في عام ٢٠١٥ مقارنة بـ ١٢ في المائة في عام ٢٠١٤.

٣٩ - وتشير بيانات من التعداد الأولي لعام ٢٠١٢ إلى أن المهاجرين يمثلون ٥٧,٥ في المائة من السكان البالغين من العمر ١٨ عاماً فما فوق. وتصدر الإشارة إلى أن معدل نمو نسب المهاجرين أعلى بكثير من نمو نسب المواطنين.

٤٠ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن الإقليم قد استحدث منذ عام ٢٠١٢ نظاماً شفافاً ومبسطاً للحصول على صفة مواطن إقليمي بريطاني من أقاليم ما وراء البحار. وفي عام ٢٠١٥، سُنَّ مرسوم جديد يتضمن قانون مركز سكان جزر تركس وكايكوس، يحدد شروط اكتساب مركز سكان الجزر بوصفه حقاً مكتسباً أو ممنوحاً، وفقاً لمرسوم دستور جزر تركس وكايكوس الصادر في عام ٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، أقر البرلمان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ مرسوماً جديداً بشأن الهجرة وهو أول مرسوم يتضمن أحكاماً بشأن اللجوء. وترى الدولة القائمة بالإدارة أن ذلك يدل على تمسك الإقليم بالالتزام المترتب عليه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.

٤١ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، رغم أن أمن الحدود ما زال يشكل مصدراً للقلق، فقد اتضح أن تشغيل محطة رادار ساحلية، إلى جانب التعاون الدبلوماسي مع بلدان المنشأ وعلاقات العمل مع فرع الشرطة البحرية وغيرها من وكالات التدخل، يشكل أداة هامة في اعتراض الأشخاص الساعين إلى عبور الحدود عن طريق البحر والتحقق من هويتهم.

جيم - التعليم

٤٢ - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ أعوام و ١٦ عاماً. وتوجد في الإقليم ٤٧ مدرسة يبلغ مجموع التلاميذ المسجلين فيها نحو ٢٠٠ ٥ تلميذ، وهي تشمل مراحل التعليم قبل المدرسي حتى التعليم العالي. ومن بين تلك المدارس، تتولى حكومة الإقليم إدارة ١٠ مدارس ابتدائية وأربع مدارس ثانوية. ومع أن عدد المدارس الخاصة يفوق عدد المدارس العامة، فإن نسبة التلاميذ المسجلين في المدارس العامة تبلغ ٨٠ في المائة تقريباً. وتوجد أيضاً مدرستان للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويقدر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين سكان الجزر بنسبة ٩٨ في المائة، في حين أن هذا المعدل أدنى بكثير في أوساط المهاجرين.

٤٣ - وفيما يتعلق بالتعليم العالي، توجد كلية متوسطة هي الكلية المتوسطة في جزر تركس وكايكوس ولها فرعان في ترك الكبرى وبروفيدنسياليس، وهي تتيح الدراسة لمدة سنتين أو أربع سنوات. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، حددت الكلية، في خططها الاستراتيجية الخمسية، مجالات ذات أولوية تشمل تعزيز القيادة والإدارة فيها، وتنويع البرامج التي تقدمها لتلبية احتياجات الإقليم الإنمائية.

٤٤ - ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات الرسوم التي يسدها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، على أن يستوفوا شرط الإقامة في إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا لمدة ثلاث سنوات قبل السنة الدراسية الأولى من مسار دراستهم. وإضافةً إلى ذلك، تُتاح لأولئك الطلاب إمكانية الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي لتعليمهم العالي أو المهني.

دال - الصحة العامة

٤٥ - أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن المرافق الطبية في جزر تركس وكايكوس شهدت تحسناً في السنوات الأخيرة بعد افتتاح مستشفىين في بروفيدنسياليس وترك الكبرى تديرهما مؤسسة إنترهيلث كندا (Interhealth Canada). ويقدم المستشفىان طائفة من الخدمات، بما في ذلك الخدمات التشخيصية، وخدمات العيادات المتخصصة في طب الأسرة والمرضى الخارجيين، وخدمات طب الطوارئ ورعاية المرضى المقيمين. وتحال الحالات الخطيرة إلى الخارج، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي إلى جامايكا أو جزر البهاما أو الجمهورية الدومينيكية. وإذا لم تكن الخدمات المطلوبة متاحة على الصعيد الإقليمي، تحال الحالات

الخطيرة إلى مرافق تقع خارج منطقة البحر الكاريبي. وتتولى إدارة الرعاية الصحية الأولية تشغيل مرافق الرعاية الصحية الأولية في جميع الجزر.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٤٦ - لا يزال معدل الجريمة في جزر تركس وكايكوس منخفضاً. ومع أن معظم الجرائم تتمثل أساساً في السرقة والسطو، ثمة أيضاً بعض الجرائم العنيفة كجرائم السطو المسلح والقتل.

٤٧ - وخلال عام ٢٠١٦، واصلت المملكة المتحدة توفير التمويل لتغطية تكاليف مستشار لشؤون إنفاذ القانون موجود في ميامي، بالولايات المتحدة، يتولى تنسيق وإدارة وتيسير تقديم التدريب وإسداء المشورة الاستراتيجية لبدء تطبيق التقنيات والمهارات الجديدة اللازمة لوكالات إنفاذ القانون بالإقليم. وإضافة إلى ذلك، كانت السفينتان HMS Mersey و RFA Wave Knight راسيتين في منطقة البحر الكاريبي في إطار مهام الدوريات البحرية الملكية شمال الأطلسي، الأولى في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه والثانية في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على التوالي، وذلك لضمان وجود بحري للمملكة المتحدة، وتقديم المساعدة الإنسانية، ودعم الإغاثة في حالات الكوارث وخدمات الاتصال خلال الأزمات في المنطقة على مدار السنة. وعملت السفينتان أيضاً مع قوات بحرية وأخرى تابعة لحرس السواحل في المنطقة على مكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار. وخلال موسم الأعاصير، تبقى سفينة أكبر تابعة للبحرية الملكية أو للأسطول الملكي الاحتياطي على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم الإنساني وفي مجال الإغاثة في حالات الطوارئ إلى أنغيلا وبرمودا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان ومونتسيرات.

٤٨ - وكما ذكر سابقاً، أُجري تحقيق جنائي واسع النطاق قام به الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة، الذي عُيّن خلال فترة الإدارة المؤقتة عندما كان الحاكم يحكم بشكل مباشر إثر تعليق أجزاء من الدستور، وأفضى إلى توجيه تمم إلى ١٤ شخصا (من بينهم رئيس وزراء سابق ووزراء في الحكومة) بارتكاب جرائم خطيرة. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن المحاكمات قد بدأت رسمياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في قضايا تسعة متهمين بتهم عديدة، ومن بينهم رئيس الوزراء السابق، مايكل ميسيك، الذي وُجّهت إليه تمم بالتآمر بدافع الحصول على رشوة، والتآمر بدافع الاحتيال على الحكومة وغسل الأموال أثناء الفترة التي شغل فيها منصبه. وقد اعتُقل في البرازيل في عام ٢٠١٢، وسُلم إلى جزر تركس وكايكوس في عام ٢٠١٤. ثم أفرجت عنه المحكمة العليا بكفالة مشروطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وحسب تقديرات الدولة القائمة بالإدارة، ستستغرق المحاكمة، التي

بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، فترة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهرا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كانت المحاكمة لا تزال جارية.

واو - حقوق الإنسان

٤٩ - بالإضافة إلى اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، جرى توسيع نطاق تطبيق الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان ليشمل جزر تركس وكايكوس. وبات من حق سكان الإقليم أيضا تقديم التماس فردي إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٥٠ - وبغية تعزيز إطار حقوق الإنسان في الإقليم، تضمّن دستور عام ٢٠١١ ديباجة أكدّ فيها شعب جزر تركس وكايكوس عزمه على الالتزام بالقيم الديمقراطية لمجتمع عادل وإنساني في سعيه إلى ضمان الكرامة والرخاء والمساواة والحب والعدل والسلام والحرية للجميع. وإضافة إلى ذلك، ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الفرع من الدستور الذي ينظم حقوق الفرد وحرياته الأساسية يوفر إطاراً قانونياً شاملاً وجامعا يتواءم بشكل أفضل مع تدابير الحماية التي تكفلها الاتفاقية بشكل أفضل من دستور عام ٢٠٠٦ السابق، ويتضح ذلك على سبيل المثال من إضافة احترام الميل الجنسي بوصفه حقاً محمياً.

٥١ - وأنشئت لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨ بوصفها مؤسسة من المؤسسات المكلفة بحماية الحكم الرشيد بموجب الإطار المحدد في دستور عام ٢٠١١. وتمثل مسؤوليتها الرئيسية في تعزيز فهم حقوق الإنسان واحترامها. وتخضع عملياتها ومهامها لأحكام التشريعات الفرعية المنصوص عليها في الأمر الذي أصدرته لجنة حقوق الإنسان لجزر تركس وكايكوس في عام ٢٠١٣.

٥٢ - وينص المرسوم المتعلق بأشكال المساواة الصادر في عام ٢٠١٢ على الحماية من التمييز، إضافة إلى ما يرد من أحكام تتعلق بالحماية في دستور عام ٢٠١١، وهو يحدد الجوانب المشمولة بالحماية وهي السن، والإعاقة، والزواج، والرأي السياسي، والحمل والأمومة، والعرق، والدين أو المعتقد، ونوع الجنس والميل الجنسي.

٥٣ - وفي البيان الذي اعتمد أثناء الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، اتفقت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، بما في ذلك جزر تركس وكايكوس، على العمل معاً لإجراء استعراض للتحفظات على معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان تمهيدا لإعداد تقرير المملكة المتحدة المقرر أن يُقدم في عام ٢٠١٧، وذلك في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان. والتمرت المملكة المتحدة والأقاليم أيضا بالعمل معاً على مواصلة تنمية قدرة مؤسسات حقوق

الإنسان في الأقاليم، عندما تكون قائمة، تمشيا مع المعايير الدولية المحددة في المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)، ولتعميق فهم التزاماتها المشتركة إزاء الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

خامسا - البيئة

٥٤ - تتولى إدارة البيئة والموارد الساحلية في الإقليم مسؤولية حفظ موارد الإقليم الطبيعية وحمايتها وإدارتها، بما في ذلك الأراضي الرطبة التي تغطي نحو نصف مساحة الجزر. ويتوقف معظم اقتصاد الإقليم المعتمد على السياحة على الحفاظ على بيئة طبيعية عالية الجودة. وبينما تشهد جزيرة بروفيدنسياليس، وبدرجة أقل جزيرة ترك الكبرى، تنمية سريعة، يشهد العديد من الجزر الأخرى، مثل كايكوس الشمالية وكايكوس الوسطى وكايكوس الجنوبية، تنمية بنسق أبطأ. ولا تزال كايكوس الشرقية في معظمها بمنأى عن تدخل البشر وسليمة من الناحية البيئية.

٥٥ - وتشترط الإدارة إجراء تقييم للأثر البيئي لجميع المشاريع الإنمائية لكفالة ألا تترتب عن تلك التنمية أضرار لا مبرر لها تصيب البيئة وأن تُراعى أفضل الخيارات و/أو أن يُخفف من آثارها الحتمية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تولى العناية الواجبة للتوازن الدقيق بين التنمية وحفظ البيئة.

٥٦ - ويشترك الإقليم بصورة منتظمة في اجتماعات إقليمية ترعاها الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، وتناقش فيها المسائل المتصلة بالتخطيط لمصائد الأسماك المستدامة وإدارة مخاطر الكوارث، إلى جانب المسائل المتعلقة بتغير المناخ. وتواصل الدولة القائمة بالإدارة أيضاً توفير الأموال لمشاريع تركز على الاستدامة البيئية.

٥٧ - وفي البيان المعتمد أثناء الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار المعقود في عام ٢٠١٦، أقرت حكومة المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بأثر تغير المناخ على الاقتصادات والهياكل الأساسية والنظم الإيكولوجية للأقاليم وبالمصلحة الكبيرة لأقاليم ما وراء البحار في بذل جهود دولية لمكافحة آثار تغير المناخ وللتخفيف من حدتها. والتزمت حكومة المملكة المتحدة بالتشاور مع حكومات الأقاليم بشأن مسألة سريان اتفاق باريس على الأقاليم. وكررت التزامها التام بالتشاور مع أقاليم ما وراء البحار قبل مشاركتها في المحافل الدولية المعنية بتغير المناخ لكفالة أخذ أولويات الأقاليم بعين الاعتبار وإشراكها في الوفود، عند الاقتضاء، مع الترحيب في الوقت نفسه بالصلات التي تقيمها الأقاليم مع المنظمات الإقليمية والدولية.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥٨ - إن جزر تركس وكايكوس عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك في لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٩ - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية. وهو عضو أيضا في مصرف التنمية الكاريبي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وكذلك في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي. كما أن الإقليم عضو في الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، وهو عضو منتسب في رابطة الدول الكاريبية.

٦٠ - وترتبط جزر تركس وكايكوس، بصفتها إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي من أقاليم المملكة المتحدة، بالاتحاد الأوروبي ولكنها ليست عضواً فيه. وفي الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار المعقود في عام ٢٠١٦، التزمت المملكة المتحدة بإشراك جبل طارق وأقاليم ما وراء البحار، وهي تستعد للشروع في المفاوضات المتعلقة بمغادرة الاتحاد الأوروبي وفقا لمختلف العلاقات الدستورية التي تقيمها هذه الأقاليم مع المملكة المتحدة، لكفالة أن تؤخذ أولوياتها بعين الاعتبار.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٦١ - ترد في الفرع أولاً أعلاه معلومات عن المستجدات الدستورية والقانونية والسياسية.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٢ - أفاد ممثل المملكة المتحدة أثناء الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أثناء الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، بأن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة حديثة وقائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانياً.

٦٣ - ومضى يقول إنه منذ إصدار حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كتابا أبيض بعنوان "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة"، عملت حكومته عن كثب مع أقاليم ما وراء البحار لمواصلة تنمية تلك الشراكات. وفي الاجتماعات السنوية

للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، تستعرض المملكة المتحدة والأقاليم الاستراتيجية والالتزامات، وفي عام ٢٠١٥، أكدت المملكة المتحدة التزامها بالنهوض بسكان الأقاليم ومعاملتهم بصورة عادلة وحمايتهم من الانتهاكات، وأهمية تعزيز حقهم في تقرير المصير. وأضاف أن المسؤولية الأساسية لحكومته تتمثل في ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها.

٦٤ - وفي البيان المعتمد أثناء الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، أعلن كل من حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكد المشاركون في الاجتماع مجدداً على أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وأن ذلك يشكل مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع مكونات حكومة المملكة المتحدة. وتعهدوا باستكشاف السبل التي تمكّن أقاليم ما وراء البحار من المحافظة على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة. وذكر أيضاً أن المملكة المتحدة ستواصل دعم طلب كل إقليم له سكان دائمون رفع اسمه من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إذا ما رغب الإقليم في ذلك. واتفق المشاركون في الاجتماع على أن الهيكل الأساسي لعلاقتهم الدستورية هو الهيكل الصحيح - أي نقل السلطات إلى حكومات الأقاليم المنتخبة إلى أقصى حد ممكن، بما ينسجم مع احتفاظ المملكة المتحدة بالصلاحيات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. واتفقوا أيضاً على ضرورة مواصلة تعاونهم بشأن تلك المسائل من أجل كفالة فعالية الترتيبات الدستورية. بما يعزز المصالح العليا لكل من الأقاليم والمملكة المتحدة.

ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٦٥ - في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة القرار ١١٧/٧١، دون تصويت، بناءً على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٦ (A/71/23) وعلى التوصية التي صدرت عن اللجنة الرابعة في وقت لاحق. وورد في ذلك القرار أن الجمعية:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب جزر تركس وكايكوس غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر تركس وكايكوس عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر تركس وكايكوس هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيفية سياسية للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) أعربت مجددا عن تأييدها لإعادة الديمقراطية بشكل تام في الإقليم ولأعمال لجنة استعراض الدستور في ذلك الصدد، ولاحظت الجهود التي بذلتها الدولة القائمة بالإدارة من أجل إرساء الحوكمة الرشيدة في الإقليم، بسبل منها وضع دستور جديد في عام ٢٠١١ وإجراء انتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وممارسة الإدارة المالية السليمة في الإقليم؛

(هـ) أحاطت علما بمواقف الجماعة الكاريبية وحركة بلدان عدم الانحياز ودعواتهما المتكررة إلى إرساء حكومة منتخبة ديمقراطيا للإقليم وإلى إعادة الديمقراطية بشكل تام في الإقليم على النحو الذي يقرره شعبه؛

(و) لاحظت النقاش المتواصل بشأن الإصلاح الدستوري داخل الإقليم، وأكدت أهمية مشاركة جميع الفئات والأطراف المهتمة في عملية التشاور؛

(ز) أكدت على أهمية وضع دستور للإقليم يجسد طموحات شعب الإقليم ورغباته، على أساس آليات التشاور الشعبي؛

(ح) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة إلى الإقليم إذا طلبها؛

(ط) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ي) رحبت أيضا بالجهود التي تواصل حكومة الإقليم بذلها لتلبية الحاجة إلى الاهتمام بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم؛

(ك) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على علم بآراء شعب جزر تركس وكايكوس ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر تركس وكايكوس والدولة القائمة بالإدارة فيه؛

(ل) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر تركس وكايكوس، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(م) أكدت من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصادات الإقليم؛

(ن) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية وقدرتها على الصمود في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم كملاذ ضريبي، بما لا يتماشى مع مصلحة شعب الإقليم؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمه الداخلية السائدة؛

(ع) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر تركس وكايكوس وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين وعن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١١٧/٧١.